

الندوة القومية حول: دور التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي في تنمية أسواق العمل العربية



2022 / 12 / 14-13 

عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 

تجربة عمل مقدمة عن: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل الخليجي



 alo@alolabor.org

 www.alolabor.org

منظمة العمل العربية
Arab Labor Organization



نظرة عامة على واقع دول مجلس التعاون

ورقة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل الخليجي

تتمتع دول مجلس التعاون ببنية تحتية متقدمة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والتواصل والخدمات الالكترونية. وقد حصدت وتحصد دول المجلس باستمرار الجوائز في هذا المجال من جهات دولية معنية بذلك، بل وترعى دول المجلس على المستوى الوطني المنافسات بشأن المشاريع في التصميم والمحتوى الالكتروني والابتكار الرقمي. وينعكس هذا التقدم الرقمي على مستوى حياة المواطن حيث أن غالبية الخدمات الحكومية يتم انجازها على الكترونيا على مستوى الأفراد أو المؤسسات والشركات والهيئات. وهذا يوفر العديد من المزايا ويقلل الكثير من سلبيات الأعمال التقليدية التي تستنزف الوقت والمال والموارد البشرية وتؤثر في حركة النقل والتلوث والاستدامة البيئية.

وتعقد اجتماعات دورية للتنسيق بين هيئات الحكومات الالكترونية بدول مجلس التعاون تتضمن عدة أوجه للتعاون وتبادل الخبرات الفنية، ومن بين ذلك "جائزة أفضل محتوى الكتروني".

يمكن القول أن التعليم أو التعلم الإلكتروني يأخذ 3 صيغ ، هي:

- 1- المساعد. وهو الذي يدعم التعليم التقليدي بشكل جزئي.
- 2- المختلط. ويأخذ قسماً وافراً في مساحة العملية التعليمية القائمة على التلقين.
- 3- الكامل. وهو التعلم الافتراضي طوال الوقت وخارج أسوار البيئة التعليمية وأدواتها وأساليبها.

ودول المجلس نجحت نجاحاً كبيراً في الممارسات وفق الصيغتين الأولى والثانية، وتعمل جاهدة على التقدم بشكل جدي لاستكمال متطلبات الصيغة الثالثة التي يفترض أن تتحقق بشكل كبير في التعليم ما بعد الثانوي، وهذه هي صيغة المستقبل المنشود ، وفق الرؤى والاستراتيجيات التنموية.

لذلك تم إنشاء لجنة مشتركة باسم (لجنة مسؤولي التعليم الإلكتروني بجامعات ومؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون). وقد عقدت اجتماعها العشرين مؤخراً هذا العام، أي أن نشاطها امتد على مدى عقدين وهذا ينم عن اهتمام مبكر بالتعلم والتعليم الإلكتروني على المستوى الجامعي أو ما بعد التعليم الأساسي. ويتبادل أعضاء اللجنة وجهات النظر والاستفادة في مجال التعليم الإلكتروني وتطويره وفق أفضل الممارسات الدولية وأحدث السبل التكنولوجية بما يخدم الاقتصاد المعرفي الذي تطمح دول المجلس لبنائه بشكل مدروس.

وفي شهر نوفمبر الماضي (2022) دشّن مكتب التربية العربي التابع لدول مجلس التعاون برنامج "المرصد الخليجي للذكاء الصناعي في التعليم"، وهو واحد من أهم برامج المكتب الذي يهدف إلى أن يكون المرجع الخليجي في مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم عبر نشر تجارب الدول الأعضاء ونقل أفضل التجارب الدولية واهيل الكوادر ودعم المسابقات في هذا المجال.

جائحة كوفيد-19

قبل التطرق إلى التعلم الإلكتروني في دول المجلس، من الأجدر الحديث عن التطورات الأخيرة التي دفعت هذا التعلم إلى الواجهة وسرعت من توظيفه وتطويره. فما من شك أن وقوع الجائحة واستفحال العدوى المباشرة قد أربك كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، إذ لم تكن دول العالم على استعداد لارتبكات الجائحة وتدخلها في كل مفاصل الانسان على هذا الكوكب. لقد أظهرت الجائحة الحاجة الماسة إلى إعادة النظر وخلق تصور لمستقبلي حول النموذج المدرسي المستقبلي والاستفادة المثلى من التكنولوجيا من أجل أنظمة تعليم قادرة على الصمود في وجه الأزمات.

والمعروف أن النجاح في مواجهة آثار الجائحة كان متفاوتاً ونسبياً تبعاً لإمكانات الدول وشكل هياكلها وبنائها التحتية في مجالات المواصلات والاتصالات والنقل، وكذلك دخل الأفراد فيها. فتوفر خدمة الانترنت وجودتها والتغطية الجغرافية لكل الأرجاء هو ما ميز دول المجلس للانتقال إلى التعليم الافتراضي ومواجهة تحدي الاغلاقات وتجمد الأنشطة الحيوية في الدول من أعمال تجارية وتعاملات حكومية وتعليم.

وقد خطت دول المجلس خطوات جريئة لكسر الحاجز النفسي في التعليم الرقمي والتعليم عن بعد عبر عدة اجراءات منسقة لتأمين فرص اللحاق بركب التعلم الافتراضي الطارئ من خلال توفير كافة السبل الممكنة لجميع الشرائح المجتمعية من الطلاب شاملة ذوي الهمم (الاحتياجات الخاصة). فقد تم توفير الأجهزة اللوحية والحواسيب المحمولة للشرائح المحتاجة إبان الجائحة واستعمال أحدث التقنيات البرمجية العالمية واستغلال كافة الامكانيات والبنية التحتية الموجودة مسبقاً في إطار الشراكة والاتفاقات المبرمة مع شركات التكنولوجيا، وذلك لتحقيق الجانب التفاعلي في المحتوى الرقمي التعليمي بين المدرس والطالب.

وقد انعقد اجتماع لجنة مسؤولي التعليم الفني والتدريب المهني بدول المجلس والذي يشارك فيها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل الخليجي بصفة دائمة في اجتماعاتها الدورية إلى جانب الأمانة العامة لمجلس التعاون ومكتب التربية العربي الخليجي، وذلك في بداية الجائحة للوقوف على آثارها السلبية تجاه العملية التعليمية في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني

بدول المجلس والاستفادة من الامكانيات المتاحة وتبادل التجارب بخصوص التغلب على المشاكل التي تعترض تحقيق التدريب العملي بشكل سلس للطلاب.

التعليم الالكتروني بدول مجلس التعاون

لا يمكن لهذه الورقة أن تستعرض بالتفصيل تجربة كل دولة من دول المجلس في التعليم الالكتروني وتشعباته خاصة في مجال التعليم الاكاديمي والتدريب المهني، فذلك متروك للدول نفسها للحديث بشكل مفصل من قبل المختصين والمعنيين بالأمر فيها، إذ يستغرق ذلك وقتاً طويلاً قد لا تسعه جلسات هذه الندوة. ولكن يمكننا استعراض أبرز الملامح ومقومات التعلم الالكتروني كرافعة لتنمية القوى العاملة وتحسين الطاقات البشرية في سوق العمل بدول المجلس بدءاً من المراحل التعليمية المبكرة وصولاً إلى المراحل المتقدمة التي تخدم التعلم المستمر أو مدى الحياة.

يمكننا ملاحظة مشاريع البوابات التعليمية الرقمية أو المدارس الرقمية كسمة بارزة معززة للتعلم التقليدي منذ فترة طويلة، كمشروع تعليم تكنولوجيا المعلومات في مدارس دبي ومدارس المستقبل في البحرين.

ولعل أوضح مثال يحتذى به هو ما يحدث في المملكة العربية السعودية في مسيرة التحديث على كافة الأصعدة، ومنها التعليم الالكتروني. إذ صدرت الموافقة السامية بإنشاء الجامعة السعودية الالكترونية في 2011 وهي جامعة حكومية رسمية تقدم خدمة التعليم العالي والتعلم مدى الحياة بشكل مرن ضمن منظومة مؤسسات التعليم العالي في المملكة، مرتكزاً على التقنية وأنماط التعليم الحديث. ويقع مقر الجامعة بالرياض وتنتشر لها عدة فروع في أرجاء المملكة.



وتعزيزاً لهذا المنحى الانمائي ولتطوير العملية التعليمية الالكترونية، صدر قرار مجلس الوزراء السعودي بتأسيس (المركز الوطني للتعليم الالكتروني) في 1439هـ (2017). يقضي القرار بنقل كافة المهام والمسؤوليات والموظفين المتعلقة بالتعليم الالكتروني من وزارة التعليم إلى هذا المركز المستقل الذي يسعى إلى إتاحة تعليم الكتروني مرن وموثوق للجميع وقادر على المنافسة عالمياً، وذلك لتعزيز الثقة في هذا النوع من التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص للجميع والاستدامة.

English
المركز
الخدمات
المصادر
المصادر

التراخيص

تقدم خدمة التراخيص لكافة الجهات الراغبة في تقديم برامج التعليم والتدريب الإلكتروني، من خلال ترخيص مقدمهما المركز للجهات والبرامج، بناءً على لائحة تراخيص معتمدة، تعنى بحوكمة ممارسات التعليم والتدريب الإلكتروني طبقاً لأفضل الممارسات العالمية، بكفاءة ومعايير عالية.

للمزيد

الأبحاث والاستشارات

تعمل على دراسات تطويرية وتقييمية، وتقديم الاستشارات في قطاع التعليم والتدريب الإلكتروني، لتعزيز الثقة ورفع الجودة والمعايير؛ لجميع القطاعات الحكومية والخاصة المقدمة للتعليم أو التدريب بالنمط الإلكتروني، وتوفير قاعدة بيانات لمصادر التعليم الإلكتروني، وقياس رضا المستفيدين، وتقييم الدراسات والأبحاث المقدمة، طبقاً لأعلى المعايير.

للمزيد

التأهيل والتدريب

تؤهل وتدريب كافة الجهات المقدمة لبرامج التعليم والتدريب الإلكتروني على أفضل الممارسات المحلية والعالمية في القطاع، التي تحقق معايير المركز الوطني للتعليم الإلكتروني وأهدافه الاستراتيجية.

للمزيد

920015991
تواصل معنا
المركز
المركز الإعلامي
المناسبات
in
f
t
@

ومما هو جدير بالتنويه له حول تجارب واهتمامات دول مجلس التعاون، (جائزة الملك حمد بن عيسى لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم) الممنوحة من قبل اليونسكو والممولة من قبل جلالة ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة. جائزة اليونسكو هذه هي الوحيدة في هذا المجال على مستوى العالم منذ 2006 . تكافئ الجائزة للأفراد والمؤسسات التي تعتمد أفضل الممارسات والاستخدامات المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتعزيز التعلم والتعليم والأداء التعليمي بشكل عام. وقد منحت هذه الجائزة حتى الان لـ 24 مشروع ابتكاري يغطي 51 مليون مستفيد حول العالم.



ونود تقديم عينة عن تلك المشاريع الفائزة بالجائز:

- جامعة شانغهاي المفتوحة. حصلت الجائز في 2008 عن مشروعها الذي يستهدف التعلم الرقمي مدى الحياة، ويقدم برامج متنوعة من المستوى البسيط إلى المتوسط في مهارات الكمبيوتر وأتمتة الأعمال المكتبية والتطبيقات الرقمية. استفاد من المشروع ملايين الصينيين في المدن والقرى وحتى العمال المهاجرين في شانغهاي.
- مشروع برمجيات شركة ThingLink الفنلندية. حصلت هذه الشركة الجائزة في 2018 عن نظامها الحاسوبي المبتكر لتحسين التعليم الأساسي الرقمي والمناهج الدراسية في مرحلة المدرسة وما بعدها. وقد منحت الجائزة للمشروع لاعتبارات محددة، منها:
 - مرونة النظام المطبق في دعم المتعلم بصرف النظر عن مستواه التعليمي>
 - يدعم التعلم عن بعد ويوفر مساحة ابداعية للمتعلمين المهمشين من ذوي الاعاقات و ذوي الصعوبات في التعبير.
 - فرصة الوصول للمدرسين سواء كانوا في القطاعات الرسمية أو غير الرسمية.

وقد تطورت منصة الشركة هذه وصار بمقدورها وفق قاعدة المعلومات التي بنتها أن تخدم مؤسسات التعليم العالي والتدريب المهني في تكوين وحدات دراسية وتدريبية وتقييم المخرجات، ما أدى ذلك إلى عقد شراكات بينها (ThingLink) وبين الكليات والمعاهد الفنية لتقييم المهارات والمحتوى التعليمي وتقديمها ذلك للحكومات من أجل اقحام الشباب في برامج تطوير المهارات.

ملاحظات ختامية و خلاصة

التعليم أو التعلم الالكتروني هو المستقبل، إذ أنه الأضمن في تحقيق الخدمة التعليمية والتدريبية الأساسية والمتقدمة والمستمرة مدى الحياة، بشكل مرن وبجودة متسارعة، وتحقيق تكافؤ الفرص باشرالك الجميع أيا كانوا وأينما كانوا بحيث لا يتخلف أحد عن ركب التعليم والمهارات المطلوبة لسوق العمل. والأهم في كل ذلك استيفاء جانب الاستدامة بشكل كبير التزاما بمستهدفات 2030.

علينا أن نقر أنه لا زال التعلم الالكتروني أو الافتراضي يواجه عددا من التحديات ويقع بلا شك في مرتبة أدنى اجمالا من التعلم النظامي الحضوري المادي.

لذلك، علينا أن نراعي في تطبيق التعلم والتدريب الافتراضيين تجنب مقاربتهم بشكل عشوائي منفلت من معايير الجودة والموثوقية ودون تنظيم متقن يضع لهما أفق منظور ومستقبل مرسوم بشكل جلي. صحيح أنهما (التعلم والتدريب الافتراضيين) برزا استجابة للواقع وبدءا من الأعلى في مرحلة التعليم العالي ثم دخلا في العملية التعليمية المدرسية لتعزيزها، ثم جاءت الجائحة لتنبهنا إلى أهميتهما، لكن بمجرد الاطلاع على التجارب الدولية والابتكارات في هذا المجال يتحتم على دولنا العربية أن توجه بوصلتها وتنطلق فورا بشكل مدروس في عالم التعليم الافتراضي وتقنياته وتوظيفاته. وحيث أشرنا لبعض تجارب دول مجلس التعاون، نود أن نلخص عددا من التوصيات استلهاها منها:

1 - تبني سياسة أو استراتيجية وطنية موحدة ومتكاملة (consolidated & integrated) للتعليم الالكتروني والتدريب الافتراضي واضحة المعالم ومحددة الأهداف تعنتي بتشعباتها في أي مجال واتجاه، وذات قابلية لتقييم المستهدفات وتطوير الأداء.

2- وضع حوكمة مناسبة في شكل مظلة إدارية شاملة (holistic) ومركزية قيادية عليا (supreme leadership) ينام بها وضع السياسات، والخطط، والدراسات والتطوير، والتنفيذ، والمراقبة، والتدريب، والاستشارة، والتقييم، والترخيص، وضمان الجودة، والاعتراف في مجال التعليم الالكتروني والتدريب الافتراضي لجعل العملية تسير بشكل علمي وتطبق في كل القطاعات والمراحل التعليمية والتدريبية الرسمية أو الخاصة، الأكاديمية أو الفنية والمهنية.

على أن تتخرط جميع الأطراف ذات العلاقة بالتعليم وتمثيلها في الجهة المركزية المشرفة على عملية التعليم الالكتروني والتدريب الافتراضي، والتأكيد على الحوار الاجتماعي من أجل تنمية قدرات الكوادر العاملة في سوق العمل في صورة إعادة

التأهيل أو رفع الكفاءة مدى الحياة reskilling & upskilling بالاستفادة من برامج التمهين الافتراضية.

4- خلق شراكات وتعاقبات لتوسعة شبكات الجامعات والمعاهد الفنية المفتوحة بين البلدان العربية توسيعاً لنطاق الاستفادة وموثوقية المخرجات وتوفيراً للموارد المالية والبشرية.

5- تطوير منتدى عربي سنوي للخبراء والجهات المسؤولة عن التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي للوقوف على أفضل الممارسات والتجارب التي تساهم في بناء الاقتصاد المعرفي.
